النشرة الإعلامية لمؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي

تقرير يومي من مؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي

الناشر: المعهد الدولي للتنمية المستدامة بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة

الموقع على الإنترنت: http://www.iisd.ca/ymb/food/wsfs2009/

العدد الأول، المجلد 150، رقم 5، الثلاثاء 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2009

النقاط الرئيسية من مؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي

الثلاثاء، 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2009

تواصلت أعمال مؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي في 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2009 بمقر منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في روما بإيطاليا. وقد أدلى رؤساء الوفود من 82 دولة ومنظمة بالتصريحات على مدار اليوم. وانعقدت مائدتان مستديرتان أيضا: تناول أعضاء الوفود خلال المائدة المستديرة الصباحية تنفيذ عملية إصلاح الحوكمة العالمية الرشيدة للأمن الغذائي؛ وناقشوا خلال المائدة المستديرة المسائية التحديات التي يفرضها التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدته على الزراعة والأمن الغذائي.

الجزء رفيع المستوى

أكد روبرت موجابي رئيس زيمبابوي على الآثار السلبية لارتفاع أسعار النفط على معدلات الاستثمار؛ وذكر أنه بلاده أقرت استراتيجية أنواع الوقود الحيوي باستخدام الأراضي المهمشة وحث البلدان المتقدمة على توفير المدخلات، بما في ذلك الأسمدة. وأكد دنيس ساسو نجيسو رئيس الكونغو على الحاجة إلى جعل السياسات الغذائية أكثر فاعلية؛ وطالب مؤتمر القمة بتحديد معايير الأداء المادي والمادي الخاصة بسياسات الزراعة المبنية على النتائج وتنفيذ خطة طوارئ للبلدان التي تعاني من نقص الغذاء. وذكر ملام بكاي سانها رئيس غينيا بيساو أن بلاده تحتاج إلى دعم بناء القدرة من أجل تصنيع المنتجات الأولية بهدف زيادة عائدات التصدير. وشجع على التوصل إلى نتائج إيجابية حول مفاوضات الدوحة.

وأكد لوجو ميندیز رئيس براجواي على دور المرأة في الزراعة وعلى الحاجة إلى تمكين صغار الملاك والإنتاج الزراعي واسع النطاق من التعاون معا. وقال أن هناك حاجة إلى الإشراف على الإصلاحات المقترحة بلجنة الأمن الغذائي العالمي لضمان تحسين الحوكمة على المستوى العالمي. وأكد عباس الفاسي رئيس دولة المغرب على الحاجة إلى الاستثمار المكثف في الزراعة، وخاصة من خلال تقديم الدعم المالي والتقني إلى البلدان الفقيرة. وذكر جيم ماروراي رئيس وزراء جزر كوك أن العالم يصبح "متقبلا لكلمة الجوع للغاية" وأكد على الحساسية المتنامية تجاه التطرف المناخي الذي يتفاقم من جراء تغير المناخ الناتج عن أفعال البشر.

وأكد ريسيب طيب إردوغان رئيس وزراء تركيا أن الأزمة المالية قد أدت إلى انخفاض حجم المساعدات التنموية؛ وشجع على تخصيص الموارد إلى القطاع الزراعي، بما في ذلك تحديد أولويات حصول صغار الملاك من المزارعين على الأموال. وأعرب تيجران سارجسيان رئيس وزراء أرمينيا عن دعمه لإعلان مؤتمر القمة وطالب بسرعة الاستجابة لأزمة الغذاء. وذكر عمر عبد الرشيد علي شيرمارك رئيس وزراء الصومال أن التوصل إلى حلول للأزمة الحالية يتجاوز قدرات البلدان النامية وطالب بزيادة التعاون الدولي.

وألقى مندوبو البلدان والمنظمات الأخرى كلماتهم أيضا خلال الجلسة العامة.

أكد مندوب كوبا أن العالم ينتج 2.5 ضعف الغذاء اللازم لإطعام سكان العالم؛ وحدد الأسباب الرئيسية العامة وراء الأزمة العالمية الحالية. وذكر مندوب فنزويلا أن النظام الرأسمالي هو السبب وراء انعدام الأمن الغذائي. وأشار مندوبو البلدان الأخرى إلى الحاجة إلى: البذور عالية الجودة (مثل السنغال وكينيا) والتكنولوجيا (مثل ترينيداد وتوباجو ونيبوي) والحصول على الائتمان (مثل جامبيا) والبرامج المستهدفة من أجل زيادة الإنتاج الزراعي في البلدان الأقل نموا (ليسوثو). وطالب مندوب كوت ديفوار منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أن تقدم الدعم الخاص للبحث العلمي في مجال الزراعة إلى البلدان النامية. وشجع مندوب أوغندا على إنتاج الأسمدة في أفريقيا.

ذكر مندوب الدانمارك أن البلدان النامية التي قامت بالاستثمار في مجال الزراعة قد خطت خطوات واسعة نحو خفض أعداد الجوعى إلى النصف؛ وأكد مندوب سلوفانيا على المزايا الناجمة عن الاستثمار في مجال الزراعة الريفية. وميز مندوب جواتيمالا والعديد من المندوبين الآخرين دور المرأة في توفير الغذاء. وذكر مندوب جيبوتي ضرورة أن تزيد البلدان الأفريقية من الاستثمار في مجال الزراعة، بينما اقترح مندوب الجزائر أن تدرك البلدان الأفريقية الدور المتزايد للزراعة في دفع عجلة التنمية. وذكر مندوب سيراليون أن الزراعة والأمن الغذائي يمثلان الأولوية الأولى لدى بلاده في ظل جدول أعمالها الجديد الخاص بالتغيير وأن سيراليون سوف تستثمر 9.9% من موازنتها في مجال الزراعة خلال عام 2010. وأكد مندوبو العديد من البلدان على الجهود القطرية للأمن الغذائي من أجل دعم التنمية الزراعية والريفية والتغذية، بما في ذلك: برنامج تكثيف المحاصيل، الذي تناول ضغط الطلب على الأراضي وتقسيمها (رواندا) وإلغاء الضرائب والقيمة الإيجارية عن كاهل المزارعين وتوفير الإعانات والائتمان بأسعار ملائمة (تركمنستان) وشراء المعدات لصغار الملاك من المزارعين (غينيا الاستوائية) والاستثمارات في البنية الأساسية الريفية (ميانمار) وإقامة معمل

تصدر النشرة الإعلامية لمؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي عن المعهد الدولي للتنمية المستدامة <info@iisd.ca>، الناشر للنشرة الإعلامية المعنية بالتفاوض من أجل الأرض <enb@iisd.org> ©. شارك في كتابة وتحرير هذا العدد ألكسندرا كونليف، وأندري فافيلوف، الحاصل على درجة الدكتوراه، وسيمون ولف. محرر النسخة الرقمية: دييجو نوجيرا. الترجمة العربية: نها الحداد. رئيس التحرير: ليوني جوردون <leonie@iisd.org>. مدير الخدمات الإعلامية بالمعهد الدولي للتنمية المستدامة: لانغستون جيمس "كيمو" غوري السادس <kimo@iisd.org>. التمويل اللازم لتغطية نفقات هذا الاجتماع مقدم من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. يمكن الاتصال بالمعهد الدولي للتنمية المستدامة على العنوان التالي: 161 Portage Avenue East, 6th floor, Winnipeg,Manitoba R3B OY4, Canada هاتف: 7700-958-204-1+؛ فاكس: -1+ 204-958-7710. الآراء الواردة في هذه النشرة تعبر عن رأي كاتبيها ولا تعبر بالضرورة عن رأي المعهد الدولي للتنمية المستدامة. يمكن اقتباس أجزاء من النشرة للاستشهاد بها في منشورات أخرى، شريطة الإشارة إلى المصدر وفقا للنظم الأكاديمية المتعارف عليها. ترسل نسخ إلكترونية من النشرة إلى أصحاب الأسماء المدرجة في قوائم التوزيع (على هيئة ملفات: HTML وPDF) كما يمكن الاطلاع عليها من خلال الرابط WWW-server على الموقع الإلكتروني <http://www.iisd.ca>. للحصول على معلومات عن النشرة وطلب الحصول على الخدمات الإعلامية، يرجى الاتصال بمدير الخدمات الإعلامية بالمعهد الدولي للتنمية المستدامة على عنوان البريد الإلكتروني <kimo@iisd.org>. أو هاتف رقم: 7556-536-646-1+ أو على العنوان التالي: 300 East 56th St., 11A, New York, NY 10022, USA. يمكن الاتصال بفريق العمل التابع للمعهد الدولي للتنمية المستدامة في مؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي على عنوان البريد الإلكتروني <alexandra@iisd.org>.

قطري لتقييم جودة إنتاج الغذاء (كرجيستان) ونقل التكنولوجيا إلى المزارع الصغيرة والكبيرة (بوتسوانا). وأبرز مندوب الفلبين اتفاقية اتحاد بلدان جنوب شرق آسيا الأخيرة من أجل تأسيس احتياطي أرز الطوارئ لشرق آسيا. واستعرض مندوب موريشيوس الشراكات الإقليمية التي انخرطت بها من أجل الوقاية من انعدام الأمن الغذائي. ووصف سفير مفوضية الاتحاد الأفريقي ومندوبها الدائم في بروكسل البرنامج التفصيلي لتنمية الزراعة الأفريقية، مشيرا إلى مشاركة منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

وأشار مندوب كرواتيا إلى أهمية التنمية المستدامة عند تناول الأمن الغذائي. وأكد مندوبو بنما وفيتنام والعديد من البلدان الأخرى على العلاقات بين تغير المناخ والأمن الغذائي. وذكر مندوبا جزر سليمان ومنغوليا أن مفاوضات كوبنهاجن بشأن تغير المناخ ينبغي أن تتناول قضية الأمن الغذائي. وطالب مندوب مدغشقر بدعم المرونة وشبكات الأمان من أجل المجموعات الضعيفة. ووصف مندوب موريتانيا تحديات الأمن الغذائي في البيئات الجافة؛ وقام مندوب عمان بدعم إجراء البحوث حول ملوحة التربة. وأكد مندوبو هايتي وسوريا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وساموا ومملكة بوتان وغيرها من البلدان على آثار الكوارث الطبيعية على الأمن الغذائي في بلدانهم. وطالب مندوب بربادوس إقرار الموقف الخاص بالبلدان الجزرية النامية الصغيرة. وأكد مندوب سانت كيتس ونيفس على الخسائر التي لحقت بسلسلة الأغذية البحرية، بينما أكد مندوب العراق على تحدي المشاركة في المياه العابرة للحدود وندرة المياه. وحذر مندوب هولندا من أن الأزمة المالية تمثل خطرا على الأمن العالمي.

وقال مندوب نيبال أن الحصول على الغذاء الآمن والكافي والتغذوي هو أساس سيادة الغذاء. وأكد مندوب الإمارات العربية المتحدة على الجوانب المحلية والإقليمية والعالمية للأمن الغذائي. وذكر مندوب المملكة العربية السعودية أنه يأمل في أن تصبح لجنة الأمن الغذائي العالمي بمثابة المنتدى الدولي الرئيسي لصياغة حلول الأمن الغذائي. ورحب مندوبا الولايات المتحدة والرأس الأخضر بمبادئ إعلان مؤتمر القمة؛ وطالب مندوب الولايات المتحدة بتنظيم برامج قطرية. وأشاد مندوبو الأرجنتين وتايلاند وغيرهما من البلدان بإصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي وهيكل حوكمة الأمن الغذائي؛ وطالب مندوب أيرلندا بنتائج تركز على العمل، مع تحديد مسؤوليات المجتمع المدني ووكالات الأمم المتحدة والقطاع الخاص. وأكد مندوب فنلندا على التوجه الشامل للأمن الغذائي الذي يتضمن جميع القطاعات والمنظمات متعددة الأطراف ذات الصلة وأصحاب المصلحة. وذكر مندوب لوكسمبورج أن فريق العمل رفيع المستوى للأمين العام للأمم المتحدة المعني بالأزمة العالمية للأمن الغذائي ينبغي أن يضطلع بدور رئيسي، بينما ذكر مندوب أيسلندا ضرورة اضطلاع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بدور محوري. وأكد مندوبسويسرا على الحاجة إلى حوكمة عالمية مقومة وفعالة من أجل الأمن الغذائي العالمي. وذكر مندوبو البحرين وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغيرها من البلدان أن أهداف مؤتمرات القمة السابقة حول الأمن الغذائي لم تتحقق بعد.

وحث مندوبو السودان وبلدان أخرى على اتخاذ إجراءات ملموسة بشأن الأمن الغذائي. وطالب مندوب ماليزيا منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بوضع خارطة طريق من أجل الحد تدريجيا من الجوع؛ وشجع البلدان المتقدمة، مع مندوب الكاميرون، على توفير التمويل الذي تعهدت به في لاكيلا في الوقت المناسب. وأكد مندوب إيطاليا على الحاجة إلى تحديد المبادئ الخاصة باستثمار الأموال التي تم التعهد بسدادها في لاكيلا، مؤكدا على ضرورة حصول صغار الملاك من المزارعين على التكنولوجيا والأسمدة. وذكر مندوب الإكوادور على ضرورة عدم توزيع التمويل في هيئة منح للإغاثة الغذائية أو تحويلات زراعية. وطالب مندوب كمبوديا بنظام عالمي جديد للأمن الغذائي وزيادة الاستثمارات؛ كما طالب مندوب باكستان بتنظيم برامج مبتكرة والاستثمار في البنية الأساسية وميكنة المزارع. وأعرب مندوب غانا عن أمله في زيادة الدعم المقدم إلى البرامج القطرية.

وعد مندوب جمهورية كوريا بمواصلة المساهمة في توريدات الغذاء الآمن كجزء من مساعدات الطوارئ والمساعدات طويلة الأجل التي تقدمها دولته. وذكر مندوبة كندا أن الأمن الغذائي يمثل إحدى أولويات المساعدات الثلاثة لبلادها وأن بلادها قد توسعت في المساعدات الغذائية التي تقدمها. ووصف مندوب إسرائيل الحلول التكنولوجية للإنتاج الزراعي في المناخ القاسي وأعرب عن رغبة بلاده في تقديم المؤن الغذائية والتعاون في الإقليم. وأكدت مندوبة النمسا دعم بلادها للمعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة. ووصف الصندوق المشترك للسلع الأساسية أهدافه، التي تتضمن زيادة وتنويع إنتاج الغذاء والتخفيف من حدة المخاطر التي يتعرض لها صغار الملاك من المزارعين.

وطالب مندوبو العديد من البلدان التوصل إلى نتائج مرضية لجولة الدوحة بشأن مفاوضات التجارة. وذكر مندوب الكويت ضرورة أن يتسم نظام التجارة الدولية في ظل منظمة التجارة العالمية بالشفافية وعدم التمييز. وأكد مندوب أوروجواي على التجارة العادلة ووصول البلدان النامية إلى الأسواق ونقل التكنولوجيا وإلغاء المساعدات. واعترض مندوب مولدوفا على دعوة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إلى الحد من حصة الزراعة في الاقتصاد القطري؛ وشجع مندوب ناميبيا على مراجعة تصنيف البنك الدولي للاقتصاديات كي تعكس الحقائق الفعلية. وانتقد مندوب جمهورية إيران الإسلامية التربح والاستغلال والجشع المؤسسي، واقترح أن تخصص البلدان المتقدمة 10% من إنفاقها العسكري لمواجهة الجوع.

ذكر مندوب نيجيريا أنه يمكن الجمع بين العديد من الاحتياجات الغذائية للبلدان النامية باعتبارها مقترحات تجارية وقابلة للتمويل تروق للبلدان المتقدمة؛ وينبغي أن تركز البلدان النامية على التجارة والمعاملات التجارية، وليس على المساعدات. واقترح مندوب الأردن استجابات محددة للزيادات في الأسعار بالأسواق الزراعية، وعدم استخدام المحاصيل الغذائية الأساسية كوقود حيوي، ضمن أمور أخرى.

المائدة المستديرة 2

ناقشت المائدة المستديرة إصلاح الحوكمة العالمية دعما لاستراتيجيات الأمن الغذائي. وذكر الرئيس المشارك للمؤتمر ووزير التنمية الزراعية بالبرازيل جيلهيرم كاسل أنه من خلال إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي وتزايد الاتفاقيات متعددة الأطراف ومشاركة المجتمع المدني، يكون ذلك توقيتا حاسما بالنسبة لمنظمة الأغذية والزراعة. وأكدت الرئيسة المشاركة للمؤتمر والمفوضة الأوروبية للزراعة والتنمية الريفية ماريان فيشر بويل على دور تغير المناخ والبنية الأساسية والاستثمارات والشراكات. ووصفت المندوبة الدائمة البديلة للأرجنتين بمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ماريا ديل كارمن سكويف نشاط مجموعة الاتصال التي تفاوضت على إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي خلال عملية مفتوحة وقائمة على المشاركة. وقد رحبت بتوعية عدد أكبر من صانعي القرار ومشاركة

الوكالات الدولية وشجعت على توافر المرونة في نظام إصلاح الحوكمة. وقال بات موني، مدير مجموعة العمل المعنية بالتعرية والتكنولوجيا والتركيز، أن الأعوام القليلة القادمة هامة للغاية فيما يتعلق بزعامة منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، واقترحت أن تستفيد لجنة الأمن الغذائي العالمي من استعراض التقييم الخاص بمنظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي والمجموعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية وشجعت على المشاركة الوثيقة لوكالات التمويل. وقد رحبت أوما ليلي، المستشار الخاص بمؤسسة M.S. Swaminathan بتوجه مشاركة أطراف جديدة، وخاصة المجتمع المدني. وأعرب تسفاي تيكل، المستشار الخاص لكوفي أنان، رئيس التحالف من أجل الثورة الخضراء في أفريقيا، عن أمله في أن تؤدي المناقشات حول الحوكمة إلى التقاء وتقارب وجهات النظر، خاصة على المستوى القطري ودعا إلى حوكمة عالمية منظمة.

وخلال المناقشات اللاحقة، رحب المشاركون من الحكومة والمجتمع المدني بإصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي وقاموا بالإدلاء بمقترحات، ضمن أمور أخرى، حول: التنسيق بين المستويات القطرية والإقليمية والعالمية، والمرونة، وتجنب الازدواجية، ودور الخبراء، والاستجابة لتقلبات الأسعار. وقاموا بمناقشة قضية الأمن الغذائي باعتبارها قضية استعادة الكرامة والاعتماد على الذات وإصلاح الهياكل القطرية للأمن الغذائي بما يتماشى مع لجنة الأمن الغذائي العالمي.

المائدة المستديرة 3

تناولت هذه المائدة المستديرة علاقة الزراعة والأمن الغذائي بسياسات التخفيف من حدة المخاطر والتكيف. ودعت الرئيسة المشاركة للمؤتمر ورئيسية وزراء بنجلاديش حسينة واجد إلى تعزيز التعاون بين البلدان الأكثر تعرضا للمخاطر. وحدد الرئيس المشارك للمؤتمر ووزير الزراعة ومصائد الأسماك والحراجة بأستراليا توني بيرك التحدي المتمثل في مساهمة الزراعة في التخفيف من حدة المخاطر، وتلبية حجم الطلب العالمي على الأغذية.

ناقشت إم. إس. سواميناثان، رئيسة مؤسسة S.M. Swaminathan، الخبرات في مجال تخطيط التكيف الفعال بالهند؛ ويتضمن ذلك، ضمن أمور أخرى، ما يلي: بناء السيناريو الإقليمي، وتوسيع نطاق التنوع الوراثي، واستحداث أنواع جديدة من المحاصيل لمختلف السيناريوهات المناخية، وبناء احتياطي المياه من أجل الري والماشية. واعتبر محمود صلح، مدير عام المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة، أن الزراعة هي الحل لمواجهة تغير المناخ، وحدد ثلاثة مجالات عمل تحظى بالأولوية: مرونة أنظمة إنتاج الغذاء والأنظمة البيئية، والمحافظة على الموارد الوراثية، والإدارة المتكاملة للآفات والأمراض.

ذكر فلورين فلادو، مسؤول برنامج اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، أن سياسات الحراجة والزراعة المستدامة يمكن أن تفيد في الحد من الفقر وتحقيق الأمن الغذائي والحفاظ على التنوع البيئي والتخفيف من حدة المخاطر والتكيف. وحث على منح حوافز مالية للمزارعين في الاتفاقية المستقبلية حول تغير المناخ. واقترح جير بيرجكامب، مدير عام المجلس العالمي للمياه، أن تنوع إنتاج الغذاء وإمدادات المياه يمكن أن يكون حجر الزاوية الخاص بالتكيف؛ وحدد ثلاثة مجالات للعمل المبكر: اعتماد الأقاليم الجبلية الشاهقة على مياه الأنهار الجليدية، وتعرض الدلتا والمناطق الواطئة للفيضانات، والمناطق الجافة وشبه الجافة.

ناقش الوزراء وأعضاء الوفود المشاركون، ضمن أمور أخرى، ما يلي: مساهمة الزراعة في التخفيف من حدة المخاطر، والحوافز الخاصة بإدارة الزراعة والحراجة المستدامة في النظام المناخي المستقبلي، وتطوير البحوث والتكنولوجيا من أجل الممارسات الزراعية المراعية للمناخ، والأمور الخاصة ببناء المرونة والتكيف ذات الصلة بالزراعة.